

النفط والمالية العامة

الماضي والمستقبل

الجمعية الاقتصادية الكويتية

جاسم خالد السعدون
20 يناير 2015

النفط والمالية العامة



النفط والمالية العامة

أولاً - مقدمة

أولاً- مقدمة

- تعتمد الموازنة العامة في تمويلها بنسبة 92% على إيرادات النفط، هذا الوضع شبه ثابت منذ ستينيات القرن الفائت.
- تعتمد المالية العامة بتعريفها الواسع، أي كل الإيرادات وكل المصروفات العامة بنسب عالية على النفط، ولكنها نسب متفاوتة وفقاً لأوضاع سوق النفط من عام إلى آخر، ولكن لا بد من الحذر عند استعارة مصطلح المالية العامة من اقتصادات تقليدية.
- عمدت كل خطط التنمية منذ ستينيات القرن الفائت على استهداف علاج الاختلال الهيكلي المالي، بكلمات أخرى، خفض الاعتماد على النفط في تمويل المالية العامة لخطورته والشك في استدامته.
- ذلك الاستهداف يعني صراحة وضمناً تنويع مصادر الدخل، ويعني بالضرورة استهداف الاختلالات الثلاثة المتداخلة الأخرى، أي اختلال هيكل الاقتصاد -نحو 67% قطاع عام-، واختلال هيكل العمالة المواطنة -75% قطاع عام ودعم ما عداها-، واختلال هيكل السكان، أي وقف الهبوط المستمر في مساهمة المواطنين في جملة السكان -حالياً 31.1%-، ولا بأس لو لم تكن زيادة السكان في معظمها عمالة ضعيفة التعليم والإنتاجية.
- الخلاصة هي أنه بعد ثلثي قرن منذ بدء تصدير النفط، لم تتجح الإدارة العامة سوى في تعميق الاعتماد عليه، وبينما تعاملت مع المالية العامة كما لو أن فترات رواج سوق النفط دائمة، لم تحقق ضغوط ركود سوق النفط ارتقاء بالوعي للإفادة من تلك الضغوط في تغيير جوهر في مسار السياسة المالية.

ثانياً- سوق النفط حتى أزمته الحالية

ثانياً- سوق النفط حتى أزمتة الحالية

- منذ عصر إنتاج النفط الكويتي (1946)، مر سوق النفط بأربع دورات، بدايتها وأولها في حقبة خمسينات القرن الفائت عندما كانت أوروبا تعتمد في إعادة إعمارها على استهلاك نفط متزايد بينما أسعاره ثابتة او متناقصة، ما أدى إلى تداعي خمس دول نفطية لتأسيس أوبك في بغداد في عام 1960 من أجل وقف تآكل الأسعار.
- أعقبها حقبة ثانية من ثبات الأسعار في الستينات ثم ارتفاعها بسبب أحداث جيوسياسية في سبعينات القرن الفائت، ثبات أسعار الستينات صاحبه التفاوض على شروط تعاقدية أفضل -اتفاقية تنفيق العائدات-، وفي السبعينات تم تعويض لأسعار النفط بعد خروج أمريكا عن قاعدة الذهب في يوليو 1971، ثم إتفاقات المشاركة، وكانت تأمين توافقي، ثم زيادة أسعار النفط الرئيسية بنحو أربع أضعاف إبان حرب أكتوبر 1973، ثم زيادة ثانية بثلاث أضعاف بسبب نجاح الثورة الإيرانية في بدايات عام 1979.
- مع بداية ثمانينات القرن الفائت، كانت الحقبة الثالثة وهي فترة ركود حاد وطويل لسوق النفط، أحد أسبابه الرئيسية، وكالة الطاقة الدولية التي أنشئت بعد وقف ضخ النفط العربي إلى الغرب في عام 1973، وعهد إلى "هنري كيسنجر" برئاستها واعتمدت هدفين، الأول خفض الاعتماد على النفط لإنتاج وحدة الناتج المحلي الإجمالي، والثاني خفض الاعتماد على نفط الشرق الأوسط فيما تستورده من نفط.
- في ديسمبر 1985، انفرطت أوبك نتيجة صراعها على حصص الإنتاج بعد أن هبط إنتاجها من نحو 30 مليون برميل في اليوم إلى نحو 16 مليون برميل في اليوم، ولامست أسعار البرميل الـ 10 دولار أمريكي بعد أن بلغت نحو 40 دولار أمريكي للبرميل في عام 1980، وزار نائب الرئيس الأمريكي "جورج بوش الأب" دول المنظمة، وأقنع أوبك بضرورة الالتئام حتى لا تنفجر دول النفط الحيوية من الداخل.

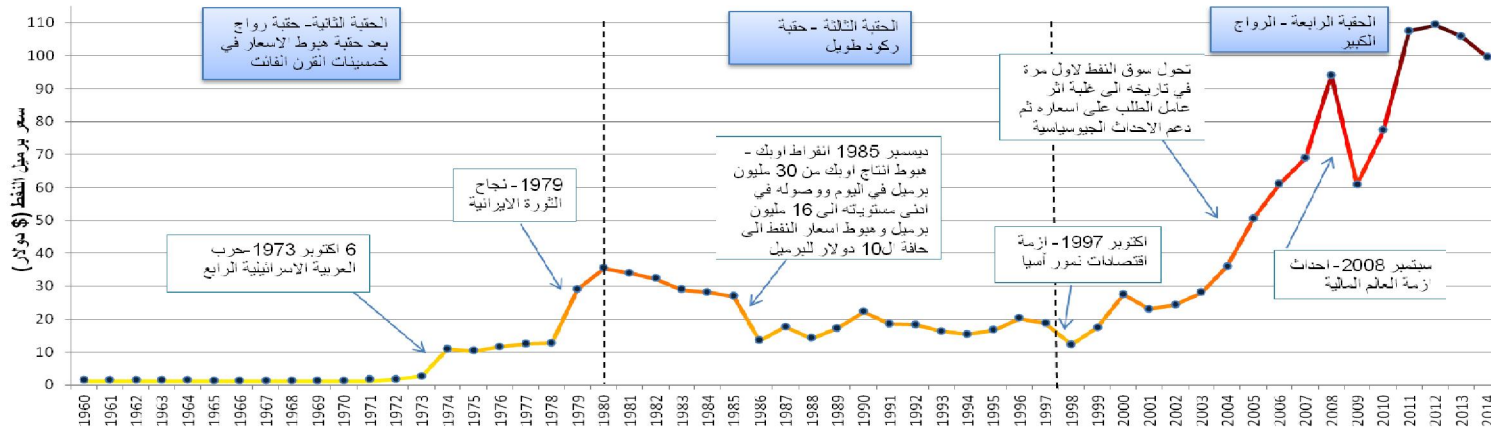
السنة	معدل سعر النفط (\$)
1948	1.99
1950	1.71
1955	1.93
1960	1.9
1965	1.8
1970	1.8
1975	11.53
1980	36.83
1985	27.56
1990	23.73
1995	17.02
1998	12.72
2002	25.02

ثانياً- سوق النفط حتى أزمتة الحالية

- ظل سوق النفط ضعيفاً في ثمانينات وتسعينات القرن الفائت ولكن مع تماسك أسعاره وارتفاع إنتاجه بسبب رواج اقتصادات آسيا، ثم أصيب بنكسة كبرى في أكتوبر من عام 1997 بعد أزمة اقتصادات نمور آسيا ولامس سعر البرميل الـ 10 دولار أمريكي مرة أخرى في عام 1998.
- استعادت آسيا نموها بدعم من رواج الاقتصادات الغربية، وأكثر أهمية نتيجة رواج اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية، واستمرت الصين بالنمو برقمين -أي 10% وأكثر- وتبعتها الهند وبقية نمور آسيا، ومع بدايات الألفية الثالثة، أعطت آسيا زخماً كبيراً لغلبة تأثير الطلب الإيجابي على أسعار النفط بما غير من آليات تسعير النفط في السوق، وكانت الحقبة الرابعة.
- ويعرض الرسم البياني رقم (1) لحركة أسعار النفط منذ عام 1960، وكانت الحقبة الأخيرة وهي حالة الرواج في سوق النفط الذي استمر نحو 14 عاماً، تحققت من نتاج تطورات إيجابية استثنائية في الاقتصاد العالمي، قد لا تتكرر، وزانها دعم من أحداث جيوسياسية قد لا تتكرر أيضاً.
- ما بين كساد سوق النفط في ثمانينات القرن الفائت، تحولت الصين من بلد مريض وجائع إلى ثاني أكبر اقتصاد في العالم، ثم تبعتها الهند، واعتمد نموها بشكل أساس على حقبة طويلة من كساد سوق النفط واستمرار هبوط أسعاره لفترة طويلة، أو نحو عقدين من الزمن.

الرسم البياني رقم (1)

متوسط سعر برميل النفط الخام خلال الفترة 1960-2014



ثانياً- سوق النفط حتى أزمته الحالية

- لترجمة تلك الحقبة إلى أرقام، وفقاً للـ B.P، زاد استهلاك الصين من النفط في الفترة ما بين عام 1980 و2013 أي حتى قبل نحو سنة من حقبة الركود الجديدة لسوق النفط، بنحو 9.066 مليون برميل يومياً، وزاد استهلاك الهند- لنفس الفترة بنحو 3.083 مليون برميل يومياً، بينما لم يزد استهلاك دول متقدمة -OECD ذلك الزمن- سوى بنحو 4.531 مليون برميل يومياً.
- عندما حدثت أزمة العالم المالية، هبط معدل سعر برميل النفط الكويتي من 127.4 دولار أمريكي في يوليو 2008 إلى معدل 36.7 دولار أمريكي في ديسمبر 2008.
- ولكن إفادة العالم المتقدم من تجربة عام 1929 الأليمة، أدت فقط إلى توقف نمو الاقتصاد العالمي أي صفر نمو وفقاً لتقرير شهر أكتوبر 2014 لصندوق النقد الدولي وفي عام واحد فقط هو عام 2009، بدلاً من معاناة دامت 17 عام بعد عام 1929، لذلك استعادت أسعار النفط عافيتها بسرعة ليستقر معدل سعر برميل النفط الكويتي عند 60.1 دولار أمريكي في عام 2009، ويرتفع إلى 76.5 دولار أمريكي في عام 2010، لذلك يمكن الجزم بأنه تأثير مؤقت وليس حقبة ركود أخرى.
- في عام 2011 وما بعد، بدأت الأحداث الجيوسياسية بتقديم دعم إضافي لأسعار النفط -علاوة مخاطر-، فأيران أصبحت تحت طائلة عقوبات برنامجها النووي، وانفجرت أوضاع سوريا وليبيا واليمن والسودان بالإضافة إلى مصر وتونس وبعض دول الخليج.

ثانياً- سوق النفط حتى أزمته الحالية

□ وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي نحو 105.7 دولار أمريكي في عام 2011 ونحو 108.6 دولار أمريكي في عام 2012 ونحو 104.8 دولار أمريكي في عام 2013 ونحو 95 دولار أمريكي في عام 2014، بعد أن كان معدله 66.3 دولار أمريكي في عام 2007 و90.6 دولار أمريكي في عام 2008، أي أنه عوض وزاد على معدلات ما قبل الأزمة.

□ لم يكن مستوى أسعار 90 دولار أمريكي وما فوق بدءاً من عام 2011 مستوى قابل للاستدامة، فالأحداث الجيوسياسية لا تدوم، والأسعار فوق الحد الاقتصادي الذي تحدده تكلفة إنتاج البديل لا تدوم أيضاً، لأن ذلك يعني حتماً ولوج بدائل للسوق من الحقول التقليدية الصعبة، أو نفوط غير تقليدية، أو أي بدائل للنفط.

□ والإدارة العامة الحصيفة هي تلك التي لا تحتاج إلى من يذكرها بضرورة الاحتفاظ بأكبر قدر من العناصر المؤثرة على استقلالية سياساتها واستقرارها، أي ضبط الإنفاق العام، العكس تماماً هو ما حدث في الكويت في حقبة رواج سوق النفط الأخيرة، رغم تحذيرات محلية وأجنبية من حتمية دورة ركود قادمة لسوق النفط.

ثالثاً- المالية العامة – تجارب الماضي

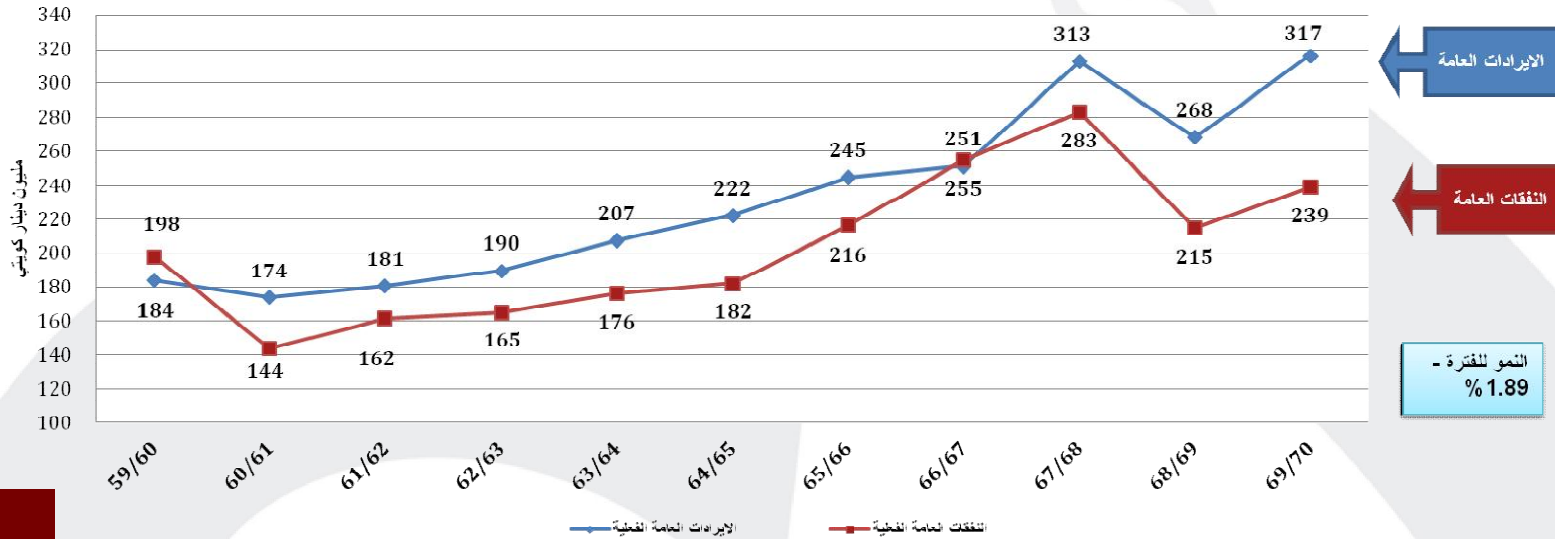
ثالثاً- المالية العامة – تجارب الماضي

□ في ستينات القرن الفائت، كانت الكويت تعيش أفضل حالاتها، سبقها في خمسيناته تأسيس أول صندوق سيادي في العالم وبناء ثانوية الشويخ، وخلالها كان التعليم محلياً وابتعائاً في أحسن حالاته، والخدمات الصحية ومستشفياتها متقدمة، وتخطيط الضواحي وحتى أسمائها والمخطط الهيكلي متقدمان، وصندوق التنمية وهيئة الجنوب والمنظمات العربية والإقليمية تعمل من الكويت، والثقافة والفن والرياضة كلها متفوقة.

□ والرسم البياني رقم (2) يعرض لحجم الإنفاق العام في تلك الحقبة، وواضح أن مستوى الإنفاق كان يراوح ما بين 198 مليون دينار كويتي في بداية عقد الستينات و239 مليون دينار كويتي في نهاية عقد الستينات رغم ضغوط نفقات حرب الـ 1967 والأثر السالب لتخفيض الإسترليني في بداية نفس العام.

الرسم البياني رقم (2)

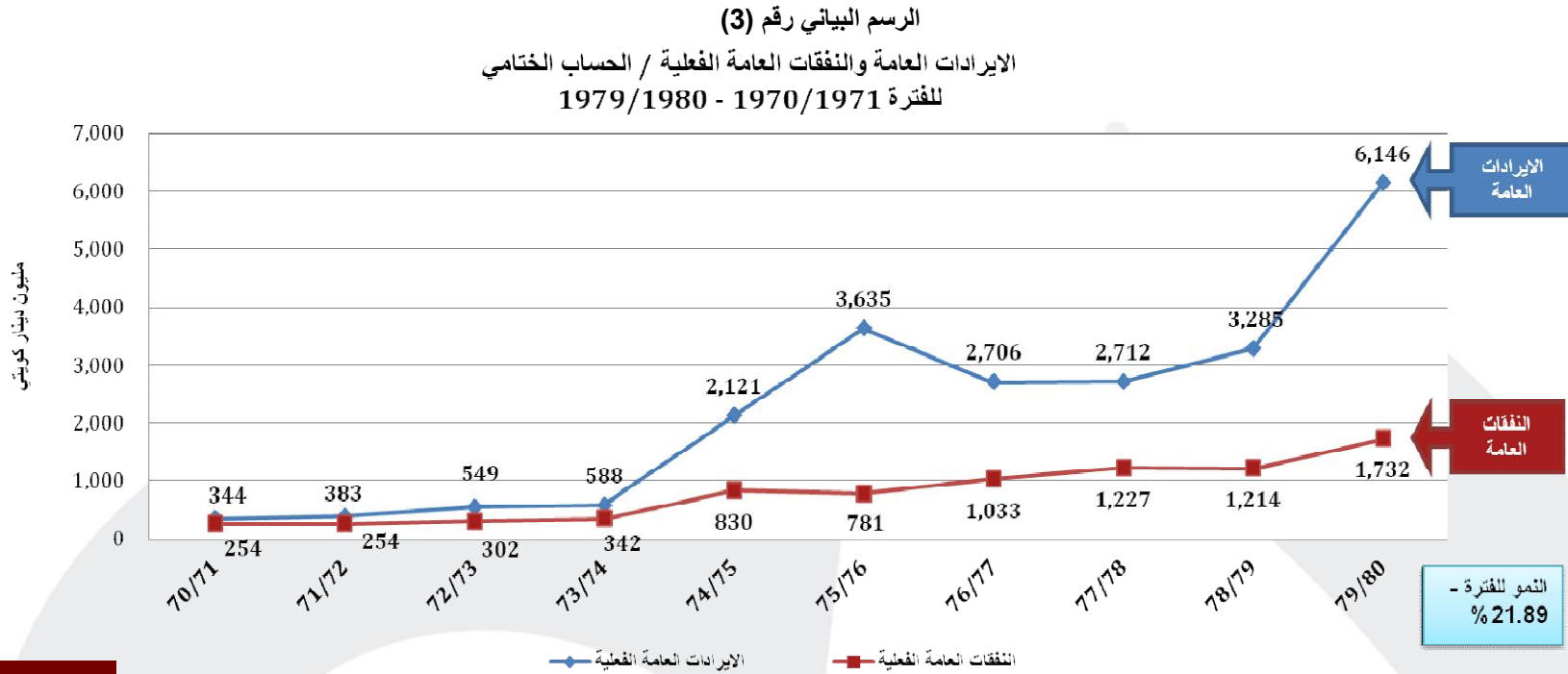
الإيرادات العامة والنفقات العامة الفعلية / الحساب الختامي
للفترة 1959/1960 - 1969/1970



ثالثاً- المالية العامة – تجارب الماضي

□ في سبعينات القرن الفائت، بدأت مع بدايته فترة رواج سوق النفط، بلغ الإنتاج في بداياته نحو 3.3 مليون برميل يومياً، انخفض مع نهايته إلى أقل من 2 مليون برميل يومياً، وبدأ معها انفلات السياسة المالية مع رداءة إنجازاتها، وكانت معها بداية ارتخاء القوانين والعمل المؤسسي للدولة، وتم خلالها غرس بذرة أكبر أزمة سوق مال في العالم.

□ والرسم البياني رقم (3) يشرح بدء تبعية الإنفاق لرواج سوق النفط دون وجود منطق، وأحياناً بمنطق معكوس.



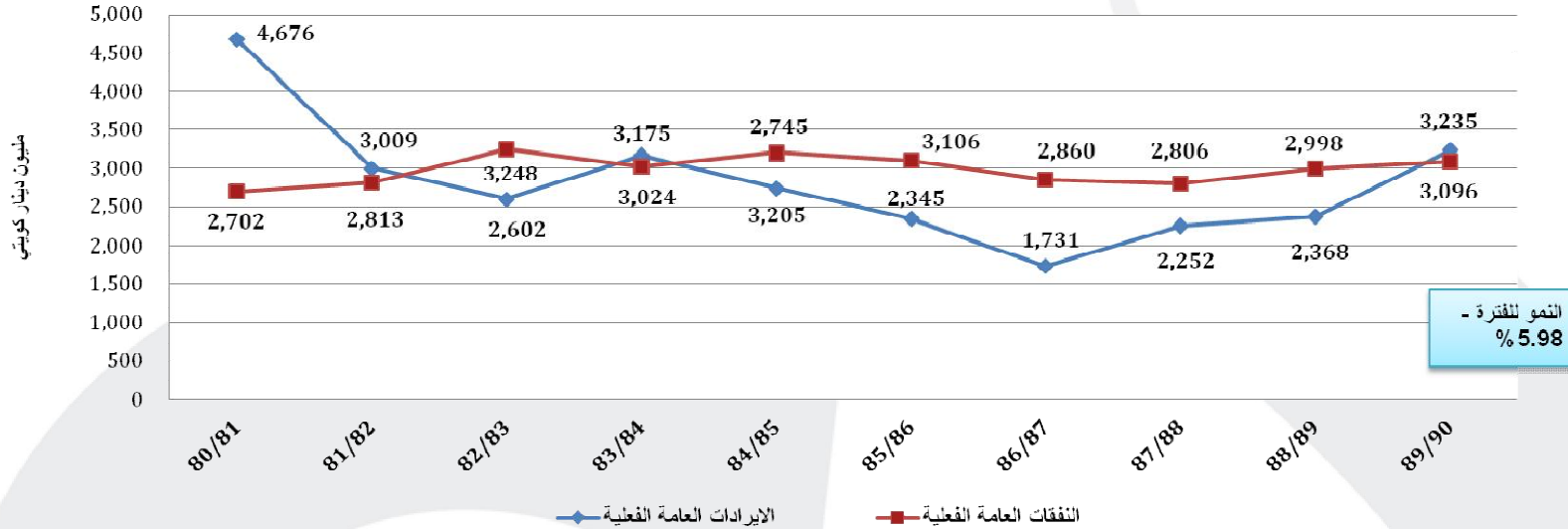
ثالثاً- المالية العامة – تجارب الماضي

□ في بداية ثمانينات القرن الفائت بدأت حقبة الركود الطويل لسوق النفط بعد وصول أسعاره أعلاها في بدايته، وبحلول عام 1982، انخفض الإنتاج إلى حدود 865 ألف برميل يومياً فقط وفقاً لنشرة "بريتش بتروليوم"، وبحلول عام 1986، هبط سعر برميل النفط إلى حافة الـ 10 دولار أمريكي للبرميل كما أسلفنا.

□ والرسم البياني رقم (4) يشرح لتطور النفقات العامة خلال العقد وكانت تراوح حول مستوى الـ 3 مليار دينار كويتي من دون احتساب نفقات أزمة المناخ، أي أن كساد سوق النفط أوقف انفلات النفقات العامة مع استمرار رداءة مكوناتها.

الرسم البياني رقم (4)

الإيرادات العامة والنفقات العامة الفعلية / الحساب الختامي
للفترة 1980/1981 - 1989/1990



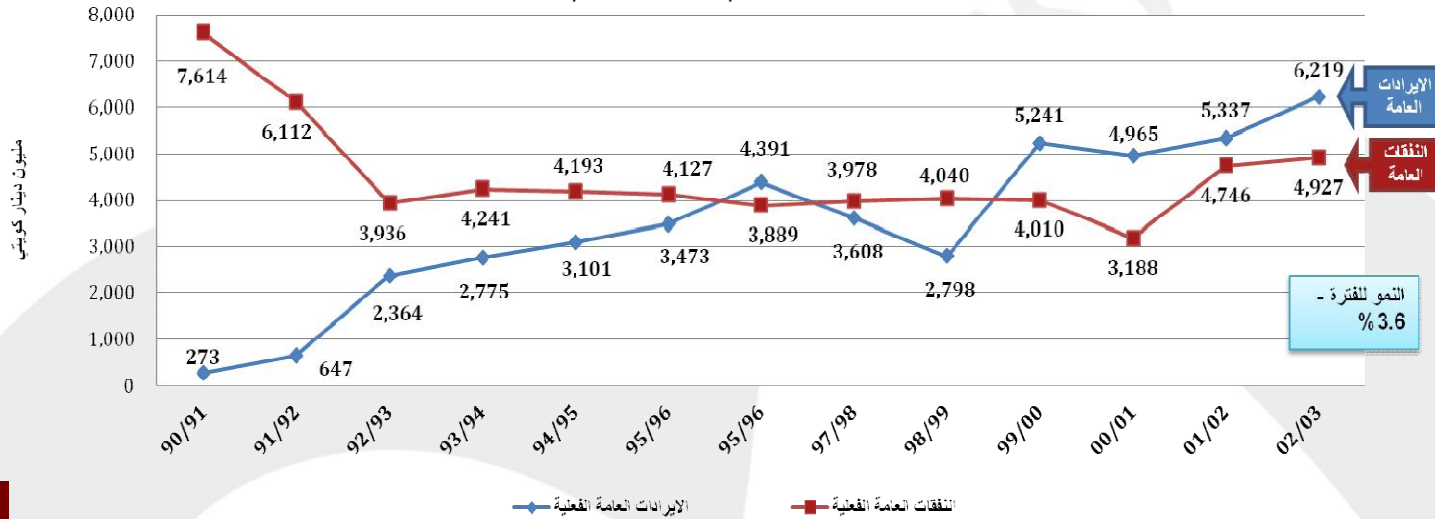
ثالثاً- المالية العامة – تجارب الماضي

□ في تسعينات القرن الفائت، استمر ضغط سوق النفط مع ثبات إنتاجه وتآكل احتياطي الأجيال القادمة بسبب تكاليف إعادة إعمار ما دمره الغزو، وكان لوزير المالية في وسط العقد تعميماً لخفض المقرر من النفقات العامة للسنة المالية بنحو 25% والالتزام بموازنة الموازنة بحلول عام 2000 بعد تآكل نحو 64% من رصيد احتياطي الأجيال القادمة

□ والرسم البياني رقم (5) يعرض للتطور في النفقات العامة منذ بداية التسعينات من القرن الفائت حتى السنة المالية 2003/2002، وبعدها بدأ جانب الطلب على النفط متفوقاً على عامل العرض في التأثير على الأسعار وهو ما لم يحدث منذ بداية القرن العشرين.

الرسم البياني رقم (5)

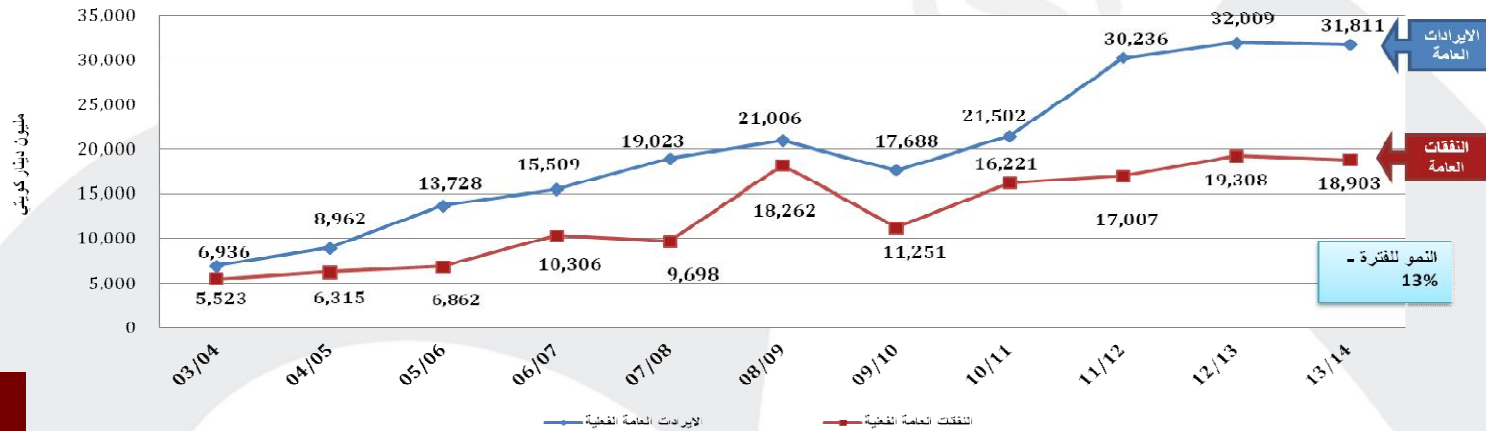
الإيرادات العامة والنفقات العامة الفعلية / الحساب الختامي
للفترة 1990/1991 - 2002/2003



ثالثاً- المالية العامة – تجارب الماضي

- وبدءاً من السنة المالية 2004/2003، وعلى مدى إثنا عشر سنة مالية، ارتكبت أكبر الخطايا في حق تنافسية الاقتصاد الكويتي ومستقبل استقرار الدولة بسبب تبني سياسة مالية منفلتة وردية، ولم ينظر راسموها ولو للحظة لضخ حبة ثمانينات أو تسعينات القرن الفائت، ولا لحصافة ونظافة نفقات ستينات القرن الفائت.
- خلال تلك الحقبة بلغ المعدل السنوي لنمو النفقات العامة 13% بعد أن كان 1.89% في ستينات القرن الفائت، و21.89% في سبعيناته، و5.98% في ثمانيناته، و3.6% في تسعيناته وحتى 2003/2002، والأخيرة شهدت ارتفاع كبير للنفقات لسنتين بعد التحرير.
- ذلك يعني أن الكويت مجبرة على بدء فترة ركود سوق النفط الحالية من مستوى للنفقات العامة الفعلية للسنة المالية 2014/2013 -حساب ختامي- وكانت بحدود 18.9 مليار دينار كويتي، أو نحو 19 مليار دينار كويتي أيضاً وهو رقم يتوقعه وزير المالية الكويتي للنفقات الفعلية عن السنة المالية 2015/2014 البالغة تقديراتها 23.2 مليار دينار كويتي.

الرسم البياني رقم (6)
الإيرادات العامة والنفقات العامة الفعلية / الحساب الختامي
للفترة 2003/2004 - 2013/2014



رابعاً- ماذا عن المستقبل؟

رابعاً- ماذا عن المستقبل؟

□ولست هنا بصدد البكاء على ضياع الفرصة تلو الأخرى في الماضي، وإنما تأكيد خلاصات ثلاث من أجل المستقبل أحصرها بالتالي:

1- دورات سوق النفط طويلة وإن اختلفت مبرراتها ونتائجها، والتعامل مع بداية دورة جديدة يتطلب استعارة دروس الماضي.

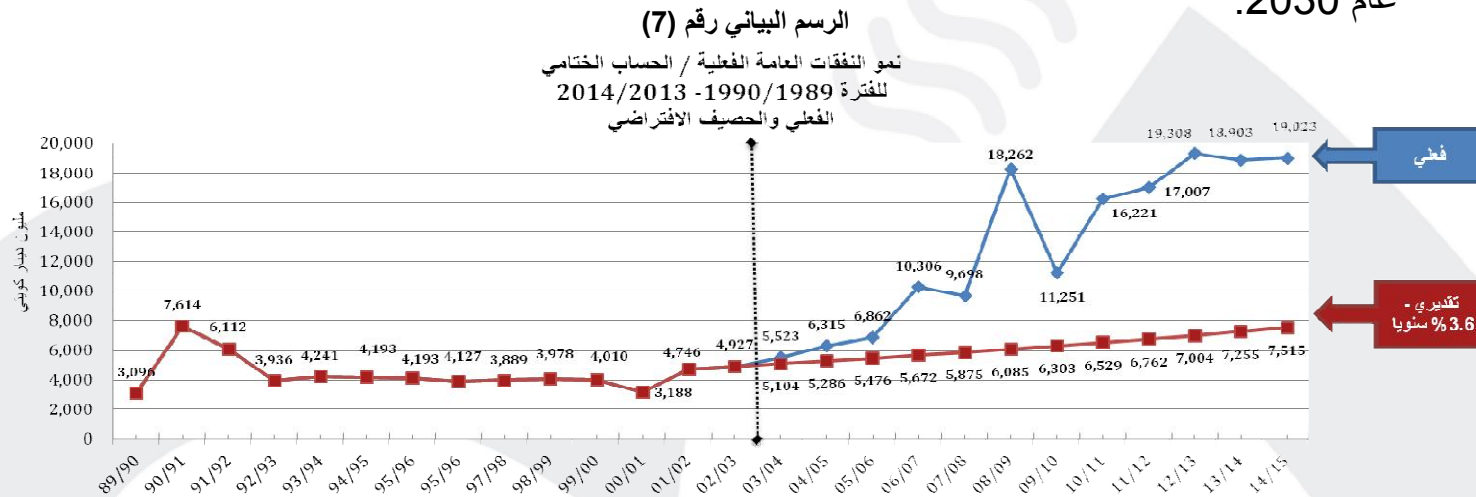
2- تاريخ تعاملنا معها فاشل، والمستقبل قد لا يحتمل فشل جديد.

3- الخلاصة الثالثة وسوف أبدأ معها، وهي ثمرات السياسة الحمائية الاستباقية، أي ماذا لو لم تنفلت السياسة المالية في العقد الفائت؟

رابعاً- ماذا عن المستقبل؟

□ في تسعينات القرن الفائت وحتى بدايات الألفية الثالثة، كان معدل نمو النفقات العامة الفعلية -الحساب الختامي- نحو 3.6%، وكانت أكثر من كافية، ولو كانت الإدارة العامة واعية واستباقية وتبنت نفس معدل النمو في حقبة رواج النفط (2003-2014) كما يعرض له الرسم البياني رقم (7)، لكان وضع الكويت اليوم كالتالي:

- حجم النفقات العامة للسنة المالية 2015/2014 بحدود 7.5 مليار دينار كويتي، وهو سقف مريح كان يمكن معه التعامل مع أسوأ سيناريو لتطورات سوق النفط في المستقبل بدءاً من السنة المالية 2016/2015.
- كان يمكن لرصيد الوفرة المتراكم من الإيرادات العامة والذي يرحل لاحتياطي الأجيال القادمة، مضافاً إليه معدل عائد على هذا الوفرة بحدود 6%، أن يبلغ نحو 375 مليار دولار أمريكي يضاف إلى رقم الـ 528 مليار الحالية ليصبح المجموع نحو 900 مليار دولار أمريكي، أو رقم قريب من رصيد الصندوق النرويجي.
- تنافسية الاقتصاد الكويتي التي دمرت تقريباً بزيادة للرواتب والأجور دون إنتاجية في المقابل ومعها ارتفاع أسعار الأراضي والإيجارات وتكاليف المعيشة بشكل عام أي زيادة اسمية تآكل معظمها بسبب الغلاء، بينما تبني سياسة استباقية كان سيؤدي إلى وضع قابل لخلق فرص عمل جديدة لنحو 420 ألف صغير قادم إلى سوق العمل حتى عام 2030.

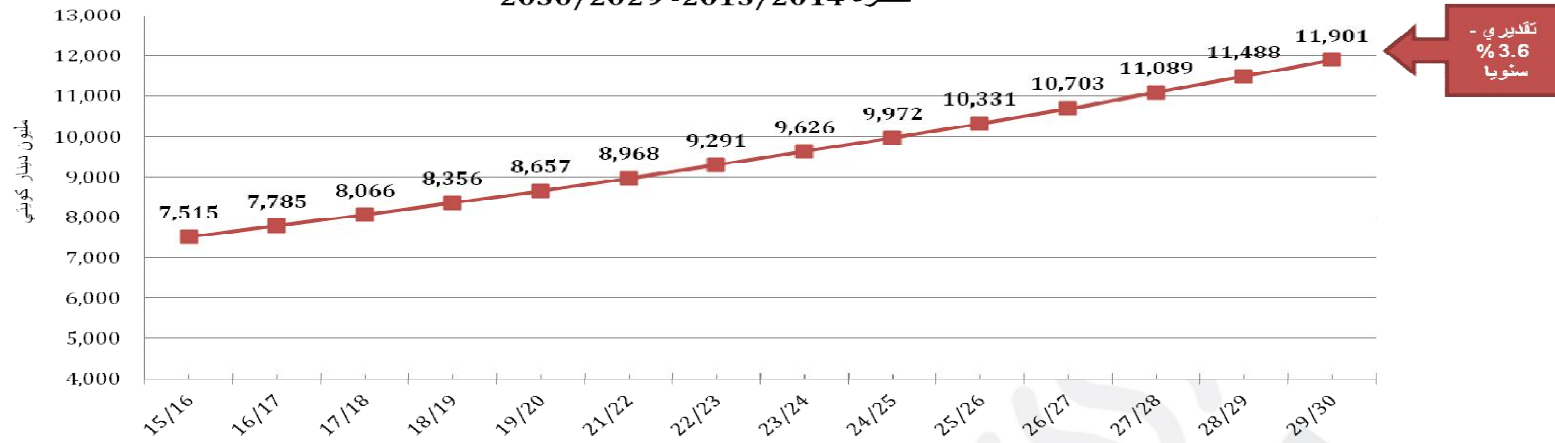


رابعاً- ماذا عن المستقبل؟

- والرسم البياني رقم (8)، يشرح وضع النفقات العامة الافتراضي حتى عام 2030 لو استمر معدل النمو حتى عام 2014 بحدود 3.6%، ولكن بدءاً من مستوى السيناريو الحضيف أو 7.5 مليار دينار كويتي.

الرسم البياني رقم (8)

النمو الافتراضي للنفقات العامة
للفترة 2030/2029 - 2015/2014



* تقديرات النمو بناء على نسب النمو في النفقات العامة الفعلية في الحساب الختامي خلال الفترة 1990/1989 - 2003/2002 والبالغة 3.6%

- بعيداً عن الأحلام، وعودة إلى الواقع، نحن نعرف الآن بأننا نتعامل مع حريق صنعناه، وأي استراتيجية للتعامل مع المستقبل، لا بد وأن نتعامل بشكل متزامن ما بين جهود إطفاء الحريق وعملية البناء، وهي مهمة في غاية الصعوبة.

- مكونات الحريق أو الاشتعال هي، بداية ركود طويل لسوق النفط هبط بأسعاره حالياً إلى نحو 40% أو أدنى عن معدل أسعار عام 2013، مع احتمال ضغوط على مستوى الإنتاج إلى الأدنى، ومستوى للنفقات العامة بحدود 19 مليار دينار كويتي في أحسن الأحوال، وهو دون رقم النفقات المقدر في الموازنة الحالية 2015/2014 البالغ 23.2 مليار دينار كويتي.

رابعاً- ماذا عن المستقبل؟

□ نحو 420 ألف كويتي في سوق العمل حالياً، نحو 320 ألف منهم موظفي حكومة بتكلفة مباشرة وغير مباشرة بحدود 10.5 مليار دينار كويتي، وبدعم للسلع والخدمات وهو دعم غير مباشر للرواتب والأجور بنحو 5 مليار دينار كويتي، أي نحو 81.6% من المقدّر لكل النفقات الفعلية العامة في السنة المالية 2015/2014، للرواتب والأجور والدعم.

□ تعليم يستهلك 12% من النفقات العامة ولا نفع من مخرجاته، وخدمات صحية هابطة تبحث الحكومة عن تعويضها بالابتعاث للعلاج بالخارج، ووزارات ودوائر حكومية رسمية يضاف إليها هيئات ولجان ومجالس رديفة عددها نحو 33 وحدة، لتشكل أكبر حكومة في العالم، ورغم ذلك، لا يمكن إنجاز معاملة فيها بشكل سوي، والتعليم والصحة ومراكز العمل، هي حاضنات صناعة رأس المال البشري.

□ بنى تحتية رديئة ومشروعات لا تنجز، وإن أنجزت احتاجت إلى تعديل وصيانة مستمرة بما يرهق الموازنة العامة، وجسر اليرموك يصلح تمثالاً ورمزاً لإنجازات المرحلة السابقة.

□ سياسة إسكانية كاذبة، تعد بزراعة البلد من الحدود إلى الحدود بالمنازل، أي التوسع في الإسكان الأفقي، بكل ما يعنيه من ضغط على النفقات العامة، وعلى حساب الوظيفة والتعليم والصحة، وعلى حساب المتاح من النفط للتصدير.

رابعاً- ماذا عن المستقبل؟

□ وعلى الرغم من أنني لم أقرأ سيناريو واحد صحيح حول مستقبل أسعار النفط على المدى المتوسط إلى الطويل منذ البداية الحقيقية لعصر النفط منذ نحو 100 عام، إلا أن حدة اعتماد اقتصادنا عليه تجبرنا على ضرورة تبني تصور لمستقبل أسعاره، ولا أنصح في التدقيق في تفاصيل ما سوف أذكر، لأن الغرض هو مجرد رصد للاتجاهات العامة لسوق النفط.

□ وسوف أفترض سيناريو هان، الأول وهو الأسوأ في اعتقادي، ولكن من الأفضل أن تتبناه أي إدارة عامة حذرة، والثاني ما أفترض أنه السيناريو الواقعي أو المنطقي، وفي كل الأحوال سيبقى المدى القصير -أي 6 شهور إلى سنة- خارج نطاق التوقعات، وهي حقبة الهلع وحدة المضاربة، وفيها تذبذب الأسعار الشديد وارد في الاتجاهين.

□ السيناريو الأسوأ هو أن تتعدى حرب الإنتاج هدفها المنطقي بالحد من الاستثمار في حقول وتقنيات النفط غير التقليدية أو التقليدية الصعبة مثل بعض حقول بحر الشمال، وتعود سيناريوهات حروب إنتاج ثمانينات وتسعينات القرن الفائت.

□ حينها قد تنخفض أسعار النفط، ليس إلى حافة الـ 10 دولار أمريكي للبرميل، وإنما إلى حافة الـ 30 دولار أمريكي للبرميل، وهي بحدود مستوى الـ 10 دولار أمريكي الحقيقية في ثمانينات القرن الفائت، وقد تتحول دول نفط مجاورة وكثيفة السكان إلى مناطق مصدرة لحالة عدم الاستقرار.

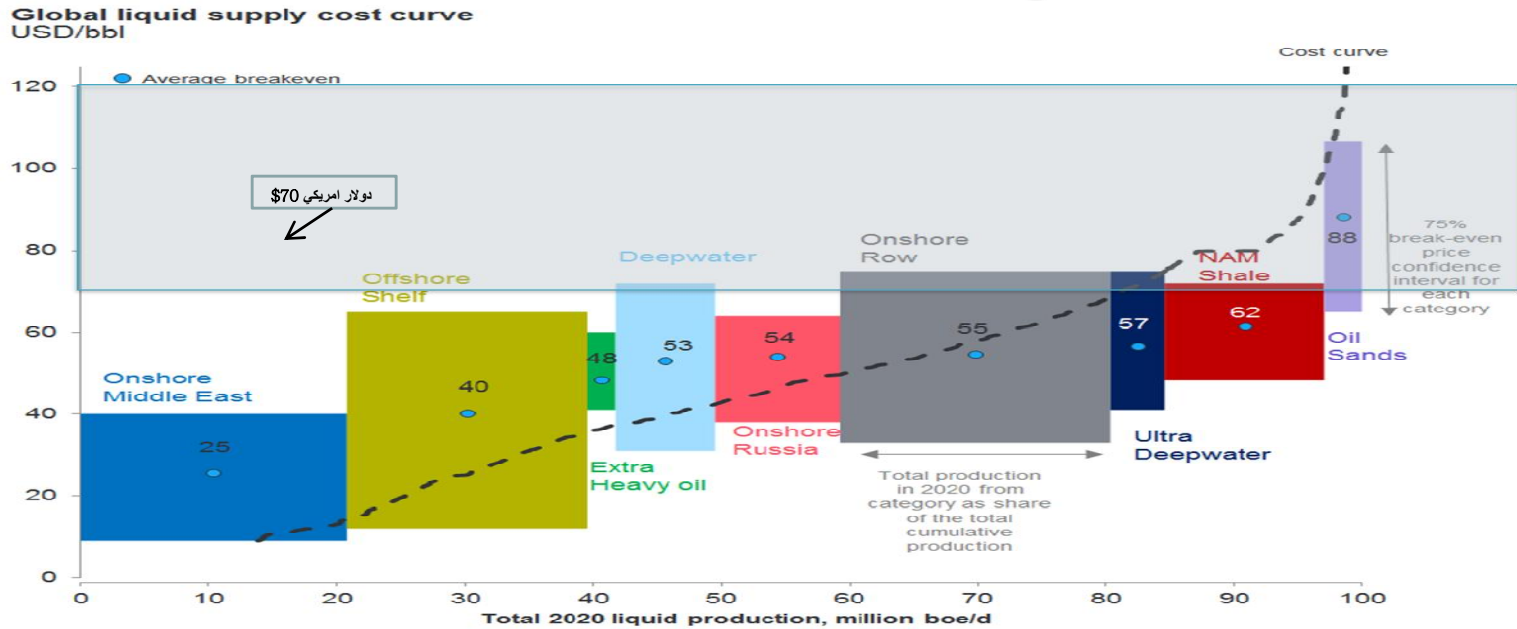
رابعاً- ماذا عن المستقبل؟

□ ومن الصعب جداً تحقق واستمرار سيناريو الـ 30 دولار أمريكي للبرميل لأطول من الزمن القصير -وإن ليس مستحيل- لأنه ليس في مصلحة المنتج ولا في مصلحة المستهلك، ولن يكون أسوأ التداعيات هبوط الإيرادات، وإنما ما يحتمل أن يترتب عليها من حالات عدم الاستقرار الخطرة في دول إنتاج النفط، وتبدأ في أكثرها سكاناً وأقلها مدخرات، ولكن استمرارها هابطة لن يستثني أحداً، إن بشكل مباشر أو غير مباشر.

□ السيناريو المنطقي هو أن تستقر أسعار النفط قليلاً فوق حاجز الـ 70 دولار أمريكي للبرميل، بما يبقي على إنتاج معظم الحقول الحالية لإنتاج النفط غير التقليدي والنفوط التقليدية الصعبة، ولكنه يحد كثيراً من التوسع في الاستثمار في معظم هذه الحقول، وحتى يوقف الإنتاج في بعضها، والرسم البياني رقم (9) في آخر مدونات صندوق النقد الدولي يعرض لتكلفة إنتاج النفوط المختلفة والمرجح خروجها من الإنتاج مبكراً لو استمرت أسعار النفط هابطة دون مستوى الـ 70 دولار أمريكي للبرميل.

الرسم البياني رقم (9)

تكلفة إنتاج النفوط المختلفة مستقبلاً



رابعاً- ماذا عن المستقبل؟

□ مع هذا السيناريو المرجح، يمكن لمعظم دول إنتاج النفط أن تحفظ استقرارها، فليديها ما يكفي إن تبنت سياسات اقتصادية ومالية مختلفة وقابلة للاستدامة، وخصم الـ 30% على أسعار النفط عن مستوى السنوات الثلاث الفاتحة -2011 إلى 2013-، سوف يعطي زخماً لنمو الاقتصادات المتقدمة والناشئة، وذلك ما يدعم جانب الطلب على النفط على المدى المتوسط إلى الطويل.

□ ومن باب التمرين الذهني، سوف أفترض في المستقبل هبوط معتدل في إنتاج الكويت من النفط إلى حدود 2.5 مليون برميل يومياً، مع افتراض أن أي زيادة في الاستهلاك المحلي سوف تعوض بمزيد من الإنتاج وليس بالاقطاع من الصادرات، مع تكلفة إنتاج بمعدل 9 دولار أمريكي للبرميل تزيد بنحو 3.6% سنوياً، وسعر صرف للدولار الأمريكي بحدود 290 فلس.

أ- في حالة تحقق سيناريو الـ 30 دولار أمريكي للبرميل، سوف تحقق الكويت إيرادات نفطية في السنة المالية القادمة بحدود 19.2 مليار دولار أمريكي أي نحو 5.5 مليار دينار كويتي، يصبح المتاح منها لتمويل الموازنة عند اقتطاع 10% نصيب الأجيال القادمة بحدود 4.8 مليار دينار كويتي، معها تبدأ السنة المالية 2016/2015 بعجز كبير، وتنتهي بعجز إيرادات النفط عن مواجهة النفقات العامة يبلغ أقصاه في السنة المالية 2030/2029 و بحدود 22 مليار دينار كويتي.

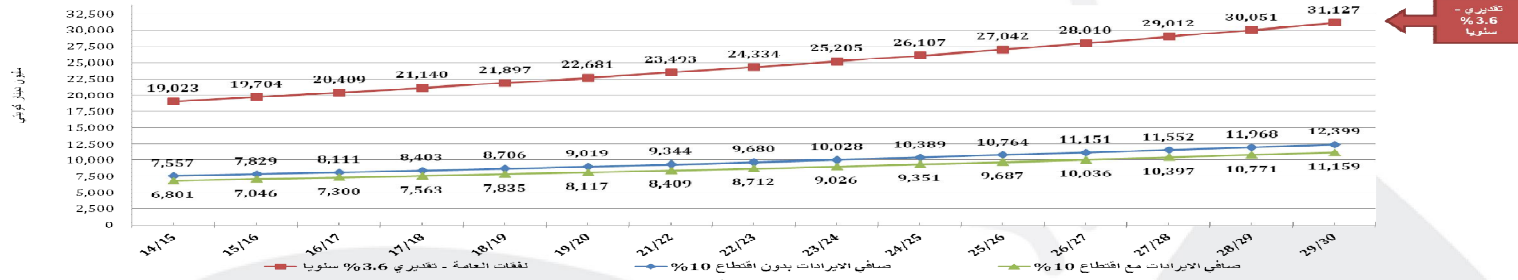
رابعاً- ماذا عن المستقبل؟

ب- في حالة تحقق السيناريو المرجح واستقرار أسعار النفط عند حاجز الـ 70 دولار أمريكي للبرميل، سوف تحقق الكويت إيرادات نفطية بنحو 55.6 مليار دولار أمريكي، أي نحو 16.1 مليار دينار كويتي، يصبح المتاح منها لتمويل الموازنة العامة بعد اقتطاع 10% لصالح الأجيال القادمة نحو 14.3 مليار دينار كويتي.

ج- إذا افترضنا نمواً للنفقات العامة بمستوى نمو تسعينات القرن الفائت أو نحو 3.6% لتغطية التضخم والزيادة الطبيعية للعمالة والسكان، وافترضنا زيادة مماثلة في أسعار النفط، يشرح الرسم البياني رقم (10) لوضع السياسة المالية عندما يبدأ الإنفاق بمستوى 19 مليار دينار كويتي مع ودون اقتطاع 10% لصالح الأجيال القادمة، ووفقاً للسيناريو السيئ أي 30 دولار أمريكي للبرميل النفط. ووفقاً للسيناريو المرجح، أي 70 دولار أمريكي للبرميل وتحت نفس الفرضيات السابقة، يعرض الرسم البياني رقم (11) لوضع السياسة المالية بافتراض ثبات المتغيرات الأخرى ويبقى العجز قائم حتى بافتراض تحقيق إيرادات غير نفطية بحدود 2 مليار دينار كويتي سنوياً تزداد بنحو 3.6% أيضاً كل عام.

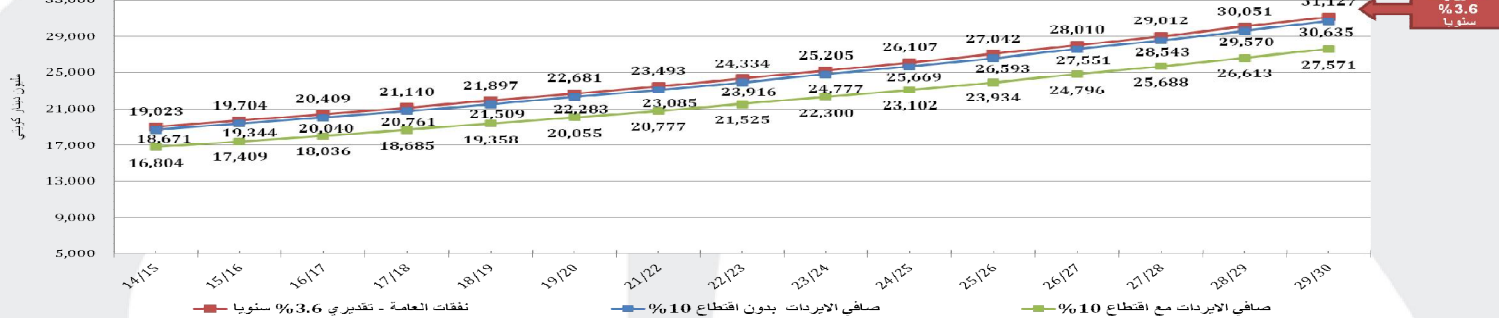
الرسم البياني رقم (10)

نمو النفقات العامة / الحساب الختامي مع سعر البرميل الافتراضي \$30 مع وبدون اقتطاع 10%
للفترة 2014/2015 - 2030/2029



الرسم البياني رقم (11)

نمو النفقات العامة / الحساب الختامي مع سعر البرميل الافتراضي \$70 مع وبدون اقتطاع 10%
للفترة 2014/2015 - 2030/2029



خامساً- خاتمة

خامساً- خاتمة

- خلاصة ما تقدم هو أن زمن الفوائض المالية قد لا يتكرر، وأن العجز المالي قاتم عند مستوى منخفض لأسعار وإنتاج النفط، وقادم حتى لو تحقق السيناريو الواقعي وارتفعت أسعار النفط بمعدل سنوي 3.6%، وهو افتراض لا علاقة له بالواقع، ولكن درءاً للحجج الساذجة التي تردد "الخير وايد".
- ويظل في الكويت ما يكفي من موارد سواء قيست بحجم الاحتياطي النفطي أو مدخرات عامة بنحو 500 مليار دولار أمريكي للقطاع العام ونحو نصفها للقطاع الخاص، والبلد صغير وعدد السكان محدود، وأكاد أجزم بأنه قادر بعد جهد متميز على إطفاء حرائقه ووضع أساسات بنائه الجديد.
- ولكن، في ستينات القرن الفائت، كان حجم العضل -أي الموارد- قليل، وأبدعت الكويت في توظيفها لوضع أساسات دولة متفوقة سياسة واقتصاداً وثقافة وفناً ورياضة، لأن العقل -أي الإدارة- كان كبير ومخلص، وفي الحقبة 2003-2014، كان العضل -الموارد- ضخماً جداً، وكان العقل -الإدارة- صغير وفاسد، وكان توظيف الموارد سيء إلى درجة أشعلت كل الحرائق السابق ذكرها.
- ولست خصماً ولا منافساً سياسياً لأي كان، رغم أن ذلك ضمن حقوقي، ولكنني أجزم، بأنه إذا تم توكيل العقل -الإدارة- التي أشعلت تلك الحرائق، بوظيفة إطفائها وتولي عملية البناء في المستقبل، فالمخاطرة سوف تبلغ مستوى القلق على البقاء وليس النماء، لأن خبطة التفجير -T.N.T- هي البطالة والتضخم والفساد، وهو ما برعت في ازدهاره الإدارة الحالية.